دعم وترقية مقاولة الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر

أ. د./ بوشنافة أحمد* & أ./ عبد الجبار سهيلة**

Abstract:

La réalisation du développement économique permanent, nécessitant une valorisation de l'investissement dans le secteur des industries traditionnelles et artisanales, et l'intégration des jeunes dans ces activités, et leur permettre d'établir leur propre entreprise dans le but de réduire le chômage et la pauvreté. Dans ce contexte, nous essayons de mettre en évidence les politiques de soutien par l'Etat afin de faciliter les méthodes de financement, et la réhabilitation de ce secteur pour accroître leur efficacité, leur productivité et de leur compétitivité. Nous essayons de montrer le partenariat et de la coopération algérienne, qui vise à créer un climat propice pour le développement durable et l'intégration au sein de objectifs généraux de la relance économique.

Les mots clés: **I**ndustries traditionnelles et artisanales, Promotion, Algérie**.**

ملخص:

يستوجب تحقيق تنمية اقتصادية دائمة، تثمين الاستثمار في الصناعات التقليدية والحرف وإدماج الشباب ضمن هذه الأنشطة وتمكينهم من إنشاء مؤسسة خاصة بهم والعمل على إنجاحها، وبذلك يضمن دخلا يبعدهم عن شبح البطالة والفقر. وفي هذا السياق، نحاول إبراز سياسات الدعم والترقية المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتأهيل القطاع للرفع من كفاءته الإنتاجية وقدرته التنافسية، كما نلتمس أيضا محاولة في ترقية الشراكة والتعاون الدوليين التي تهدف لخلق مناخ مناسب لتنميتها المستدامة وإدماجها ضمن الأهداف العامة للإنعاش الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الصناعات التقليدية والحرف، ترقية، الجزائر.

* **أستاذ - جامعة بشار**
** **أستاذة مشاركة - جامعة بشار**

مخطط المقال:

مقدمة
1) ماهية الصناعات التقليدية والحرف
1-1) تعريف الصناعات التقليدية والحرف
2-1) تقسيمات الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر
3-1) الأطراف الناشطة في قطاع الصناعات التقليدية والحرف
4-1) أهم عوامل نجاح مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف
2) سياسة دعم قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر
1-2) الدعم المالي والمادي
2-2) الدعم الإعلامي والاتصالي
3-2) الدعم بتكوين وتأهيل المقاول الحرفي
خاتمة

مقدمة:

أدت التغيرات العميقة للاقتصاد العالمي إلى بروز توجهات حديثة ومتنامية على جميع الأصعدة، وهذا في إطار ما يعرف بـ "العولمة الاقتصادية"، والتي تحمل كشعار أساسي لها اعتماد اقتصاد السوق أي الحرية الاقتصادية، وبالتالي إعادة الاعتبار للاستثمار الخاص بجميع أنواعه، هذا ما أدى إلى بعث مؤسسات صغيرة ومتوسطة مرنة التي دفعت بدورها بقطاع الصناعات التقليدية والحرف إلى الواجهة، حيث تمتاز هذه الأخيرة بقدرة كبيرة على التأقلم السريع مع هذه التغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي.

يعّد قطاع الصناعات التقليدية والحرف من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم دول العالم، حيث يمّثل بالنسبة للعديد من الدول المتقدمة محورا أساسيا للتنمية الاقتصادية، وتزداد أهميته بشكل أدق في الدول النامية، فهو يحتّل مكانة هامة نظرا لدوره الفعال على مختلف الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. إلى جانب كونه أحد مقومات الشخصية الوطنية الأساسية لدى جميع الشعوب، يمتلك قطاع الصناعات التقليدية والحرف قدرة كبيرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مساهمته الفعلية في مجال التوظيف والإنتاج والاستثمار، وبالتالي القدرات الاقتصادية والتنافسية التي تساعد على التصدير وجلب العملة الصعبة، كما يعتبر القطاع أيضا موّفرا هاما للاحتياجات الضرورية اليومية للمواطنين خصوصا بالمناطق الريفية، بسبب مرونته في الانتشار الجغرافي مما يؤدي إلى تحقيق التوازن بين المدن والأرياف.

وتعتبر الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر قطاعا تنمويا هاما، غير أن الاهتمام بالقطاع بصفته قطاعا اقتصاديا واعدا تأخر لسنوات عديدة، فقد أثرت الأزمتين الاقتصادية والأمنية اللتان عرفتهما البلاد خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بشكل كبير على هذا الأخير، وأوشك بذلك على فقدان موارده المادية والبشرية، كما أصبحت مكانة القطاع وإنتاجه محدودة، ومما زاد من حدة هذا الأمر غياب سياسة واستراتيجية واضحة المعالم تأخذ في حسبانها لمتطلّبات التي يفرضها الواقع الاقتصادي آنذاك. وعليه، تتوقف الفعالية التنموية لمشاريع الصناعات التقليدية على تضافر جهود السلطات العمومية وهيئات دعم القطاع، والحرفيين على حد سواء. وهذا ما سوف يتم عرضه من خلال هذا البحث.

1) ماهية الصناعات التقليدية والحرف:

الصناعات التقليدية في الجزائر تقليد أزلي. هذا العمل الذي عادة ما كان يزدهر بمحاذاة الأحياء العتيقة (القصبات) يكشف عن فن هو زيج ن المهارات، ويخص عدة قطعات ثل النسيج، الحلي، الخز ، الفخار، ناعة الخشب، والنحاسيات. ا ة أنها تأرت بثقافات أ رى[1].

1-1) تعريف الصناعات التقليدية والحرف:

لا يوجد تعريف عالمي موحد للصناعة التقليدية، الأمر الذي يستدعي التطرق إلى مجموعة من التعاريف بغية تحديد بعض المفاهيم والخصائص:

- ميّز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) سنة 1969 في تعريفه بين الصناعات اليدوية عن الصناعات التقليدية من خلال التعريف التالي: يطبق تعبير المنتجات المنتجة باليد على كل الوحدات المنتجة بمساعدة أدوات أو وسائل بسيطة وكل المعدات المستعملة من طرف الحرفي، والتي تحتوي في جزئها الأكبر على عمل اليد أو بمساعدة الرجل، في حين أن منتجات الصناعات التقليدية تتميز عن نظيرتها اليدوية بما يلي: الطابع التقليدي أو الفني الذي يعكس خصائص وتقاليد البلد المنتج؛ منتجات حرفيين يمارسون غالبا عملهم في المنزل[2]؛
- من جهة أخرى، عرفتها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNISCO) والمركز العالمي للتجارة (CCI) بأنها "يقصد بالمنتجات الحرفية المنتجات المصنوعة من طرف الحرفيين إما حصرا باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية، شرط أن تشكل المساهمة اليدوية للحرفي الجزء الأكبر من المنتج النهائي، وتنتج هذه

المنتجات من دون تحديد الكمية وباستخدام مواد أولية مأخوذة من الموارد الطبيعية المستدامة وتستمد طبيعتها الخاصة من سماتها المتميزة والتي يمكن أن تكون منفعية، جمالية، فنية، إبداعية، ثقافية، زخرفية، رمزية وهامة، تعكس وجهة عقائدية أو اجتماعية وهذا ما يجعلها تلعب دورا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا[3]؛

- في سنة 1984، قسّم المجلس العالمي للصناعة التقليدية والحرف الصناعات التقليدية إلى 4 مجموعات هي[4]:

1) الإبداعات ذات الطابع الفني:
ويتعّلق الأمر بالأنشطة التي تكون منتجاتها ذات محتوى إبداعي والتي يتطّلب إنتاجها مهارات وتقنيات مرتفعة.

2) الفنون الشعبية والفلكلورية:
تعكس منتجاتها تعابير مستوحاة من تقاليد وثقافات محلية ووطنية وتتطّلب درجة عالية من الكفاءة والتقنيات اليدوية.

3) الصناعات التقليدية:
وتشمل الورشات المنتجة لمنتجات ذات طابع تقليدي أصيل والمصنوعة يدويا ولكن بكميات كبيرة وفي حالة توسع هذه الورشات إلى غاية الوصول إلى تقسيم العمل لا تعتبر آنذاك منتجاتها مواد لصناعات تقليدية ولكن منتجات مصنوعة بالسلسلة تحمل ذوقا محليا وموجها إلى السوق الواسع.

4) والإنتاج الصناعي:
وتخص كل نماذج الصناعات التقليدية أو المواد المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية وبكميات كبيرة.

ومهما اختلفت هذه المفاهيم، غير أننا نستخلص منها أن الصناعات التقليدية والحرف تشترك في الصفات الموالية:

- ارتباطها بالعمل اليدوي المعتمد على المهارة اليدوية حتى ولو كانت هذه المهارة هي محصلة مهارة ودقة؛
- والقيمة الجمالية و/أو النفعية لمنتجاتها والتي تعبر عن الموروث الثقافي والتقليدي للبلد.

يمكننا القول بأن الصناعات التقليدية والحرف هي قطاع مكوّن من هيئة كبيرة مرّكبة من العديد من عائلات المهن ذات الطابع غالبا يدوي، تجمع بين الإرث الثقافي والفعالية الاقتصادية، بالإضافة إلى كون منتجاتها تعبّر عن الهوية والتقاليد والتراث وتساهم في الحفاظ على قيم المجتمع، تعدّ أيضا قطاعًا مشغلا لليد العاملة وملبيًا للحاجيات اليومية للمجتمع ومصدرا لإنشاء الثروة.

ونصت المادة من الأمر 96-01[5] على أن "الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقّل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف".

2-1) تقسيمات الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر:

وفق النظام القانوني الحرفي في القانون الجزائري، شكل موضوع الحرفي صعوبة فيما يتعلق بالأحكام الواجب تطبيقها إلى أن صدر القانون 82-12 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتضمن القانون الأساسي للحرفي[6]، فطبقاً للمادة 10 من الأمر رقم 96-01 بأن "هو كل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرفة يمارس نشاطاً تقليدياً كما هو محدد في المادة 05 من هذا الأمر يثبت تأهيلا ويتولى بنفسه ومباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته"[7]. وقد قسم المشرع الجزائري الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر إلى 3 أنواع: الصناعات التقليدية والصناعات التقليدية الفنية، الصناعات التقليدية الحرفية لإنتاج المواد، والصناعات التقليدية الحرفية لإنتاج المواد.

– الصناعات التقليدية والصناعات التقليدية الفنية:

هي كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية و/أو تزيينية ذات طابع حرفي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة، وتنقسم حسب وظيفة منتجاتها إلى نوعين[8]:

1. **الصناعات التقليدية الفنية (التزيينية):**
تعتبر الصناعات التقليدية صناعة تقليدية فنية عندما تتميز بالأصالة والطابع الإنفرادي والإبداع، إذ تتطّلب هذه الصناعات مواهب فنية عالية وفترة صناعة طويلة ومواد أولية رفيعة وهو ما يفسّر ارتفاع أسعارها بينما لا تتطّلب تقسيما للعمل. وتتمثل الوظيفة الأساسية لهذه المنتجات الفنية في الوظيفة التزينية أساسا فهي بذلك تعكس مجمل التعابير المتعّلقة بتقاليد وثقافات وطقوس أي بلد.
2. **والصناعات التقليدية الإستعمالية (الوظيفية):**
ما يميّزها عن سابقتها هو أن هذه الأخيرة لا تتطّلب خبرة فنية عالية من الحرفي، حيث تكون التصاميم الفنية لمنتجاتها ذات طابع تكراري بسيط يعتمد على عمل متسلسل وتوزيع المهام في كل مراحل الإنتاج، بغض النظر عن الحرفيين الذين ينتجون منتجات

إستعمالية ويعملون في منازلهم، فهي تتمثل الوظيفة الأساسية لمنتجات الصناعات التقليدية الإستعمالية في تلبية حاجيات الحياة اليومية.

– الصناعات التقليدية الحرفية لإنتاج المواد:

تسمى أيضا الصناعات التقليدية الحرفية النفعية الحديثة وهي: "كل صنع لمواد استهلاكية عادية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا توجّه للعائلات وللصناعة وللفلاحة، وتتميز هذه الصناعات باعتمادها على درجة أكبر من التخصص وبأنها غير عاكسة لثقافة أو هوية شعب معيّن، إلى جانب أنها منتشرة في كل دول العالم كما تعرف عادة باسم الصناعات الصغيرة.

– والصناعات التقليدية الحرفية للخدمات:
وهي مجمل النشاطات التي يمارسها الحرفي والتي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميم الفني.

3-1) الأطراف الناشطة في قطاع الصناعات التقليدية والحرف:

يمكن أن تمارس نشاطات الصناعات التقليدية والحرف بكيفيات مختلفة، إما فرديا أو في شكل مؤسسة مصغّرة أو صغيرة أو متوسطة يمكن لمسها في الأتي:

- **الحرفي الفردي:**

تم تعريفه لأول مرة في المادة 03 من القانون 82- 12المتضمّن القانون الأساسي للحرفي والمؤرّخ في 28 أوت 1982 وتم تعديل مفهومه بموجب الأمر 96-01، ويعرف على أنه: "كل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويمارس نشاطا تقليديا من الأنشطة السابقة الذكر، يثبت تأهيلا ويتوّلى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته"[9].
وفي هذا الصدد، نجد كل من: الحرفي المعلم هو كل حرفي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، يتمتع بمهارة تقنية خاصة وتأهيل عال في حرفته وثقافة مهنية، والنوع الثاني المتمثل في الصانع ويعتبر كل عامل أجير يمتلك تأهيل مهني مثبت. حيث يمكن للحرفي الفردي ممارسة نشاطه بمساعدة عائلته (زوج، أصول، فروع) أو متمهن واحد إلى ثلاثة متمهنين يربطهم عقد تمهين[10]. إلى جانب هذا يعد الأشخاص الذين يمارسون في المنزل نشاطات حرفية حرفيون أيضا.

- **تعاونية الصناعات التقليدية والحرف:**

عرفت أيضا لأول مرة في القانون 82-12، وقد تم ضبط هذا المفهوم في الأمر 96-01 لتصبح تعاونية الصناعة التقليدية والحرف هي شركة مدنية يكونها أشخاص ولّها رأس مال غير قار وتقوم على حرية انضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي، ودفع التعاونية إلى إنجاز كل العمليات وأداء كل الخدمات التي من شأنها أنى تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية النشاطات التقليدية والحرف وفي ترقية أعضائها وممارسة هذه النشاطات جماعيا، كما يتمتّع المتعاونون بحقوق متساوية مهما كانت قيمة حصة كل واحد منهم في رأس المال التأسيسي، ولا يمكن التمييز بينهم اعتبار التاريخ انضمامهم إلى التعاونية.

- **ومقاولة الصناعات التقليدية والحرف:**

تم إدراج مفهوم المؤسسة الحرفية لأول مرة في القانون 82-12 في المادة 04 منه، ثم عرفت بموجب الأمر 96-01 حيث تم تقسيمها إلى قسمين:

– مقاولة الصناعات التقليدية:

هي كل مقاولة مكونة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوفر على الخصائص التالية[11]:

- ممارسة أحد نشاطات الصناعات التقليدية والحرف؛
- تشغيل عدد غير محدد من العمال الأجراء؛
- وإدارة يشرف عليها حرفي أو حرفي معّلم، أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.

– والمقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات:

كل مقاولة تنشأ وفق أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوّفر فيها الخصائص التالية[12]:

- ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد والخدمات؛
- تشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صناع لا يتجاوز عددهم 10 ولا يحسب ضمنهم كل من رئيس المقاولة، الأشخاص الذين لهم روابط عائلية مع الرئيس (زوج، أصول، وفروع)، متمهنون لا يتعدى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقاولة عقد تمهين؛
- وتسيير الإدارة من طرف حرفي أو حرفي معّلم أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة في حالة عدم امتلاك رئيسها صفة الحرفي.

4-1) أهم عوامل نجاح مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف:

تتميز المؤسسة الصغيرة للصناعة التقليدية والحرف بهشاشتها، نتيجة تميزها بالطابع الفردي في التسيير، حيث على المؤسس أن يأخذ على عاتقه جميع معاملات المؤسسة من إنتاج، تنظيم، تسويق وتطوير، إن تحليل مختلف هذه الأنشطة يقودنا إلى النقاط الرئيسية التي يجب إتباعها من أجل تقوية وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة التقليدية. ويحتاج الاستثمار في الصناعات التقليدية إلى عدة مقومات شخصية ومساعدات تدعم تسيير ونجاح مؤسسة استنادا لقول الاقتصاديون: قوة المؤسسة الصغيرة، وبالتالي ضعفها يكمن في تراثها الأهم والأثمن، وهو الشخص الذي أسّسها ويسيّرها.

- **ضرورة التطورات المتلاحقة:**

لإنجاح مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف، لابد من مواكبة التطورات والتحولات الكبيرة والمتسارعة والتسلح بالمقدرات التنافسة المناسبة ورفع جودة المنتجات باستخدام التقنيات الحديثة والمتطورة للإنتاج. ويستدعي أن تقوم القطاعات الأربعة، القطاع العام، القطاع الخاص والقطاع التعاوني والقطاع المختلط لإعداد وتنفيذ البرامج المتعلقة بإدارة المعرفة مما يساهم في تكوين وتعزيز منظومة الابتكار والإبداع. وبالإضافة الي دور القطاع العام والخاص، هناك دور هام وفعال للمنظمات والأتحادات التعاونية في خلق قوة ثقافية للصناعات التقليدية والحرفية فى مواجهة العولمة وفي الاستفادة من أنشطة الصناعات التقليدية لإحداث نهضة اجتماعية ثقافية تسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية وتشكل خط الدفاع الذى ثقافتنا من الاندثار ويصونها من الذوبان فى غيرها.
ويتجلي دور التعاونيات في تسويق وتصدير منتجات التراث والصناعات التقليدية، بأعتبارها من الآليات المبتكرة لفتح أسواق تراثية لتسويق هذه السلع واستغلالها سياحيا واقتصاديا، وتنمية مناطق تواجد وانتشار التراث وتحويلها إلى مراكز تسوق سياحية، بأعتبار أن التميز المحلى سبيلا للعالمية وتأكيدا للهوية فى نطاق العولمة. وبذلك تصبح المنظمات والأتحادات التعاونية وسيلة لتحقيق نقلة حضارية للقطاع مع الحفاظ على أصالته وهويته، وبأعتبارها منظومة وبوتقة ابتكار ذات سمات حضارية حديثة للصناعات والحرف التقليدية التراثية لتصميمات حديثة ترضى أذواق المستهلكين وترفع القيمة الاقتصادية للمنتوج وفي صالح للتصدير[13].

- **والحاجة لحرفي مقاول:**

وتحتاج المؤسسة الحرفية إلى حرفي مقاول يستطيع أن يأخذ على عاتقه كل ما يخص مؤسسته، بتوسيع معارفه فيما يخص التسيير والمقاولة، فالنجاح يحتاج إلى تحضير مسبق لمختلف العوامل التي تحقق له الأهداف المرجوة، ثم يطّبق لاحقا[14]، فلا توجد مخاطرة أكبر من عدم المخاطرة. والجدول التالي يوضح نوعان من الحرفيين المستثمرين:

الجدول: مميزات الحرفيين المقاولين

حرفي ديناميكي	حرفي غير ديناميكي
يحاول بناء مؤسسة يمكنها أن تتطور بمرور الزمن	يحاول بناء مؤسسة يمكنها أن تتطور بمرور الزمن
يرى أن هناك إمكانيات عديدة وهو مستعد لمواجهة المنافسة	يرى أن هناك إمكانيات عديدة وهو مستعد لمواجهة المنافسة
يمارس أنشطته الحرفية دون أن ينسى أنه صاحب مؤسسة وتنتظره أنشطة أخرى	يمارس أنشطته الحرفية دون أن ينسى أنها صاحب مؤسسة وتنتظره أنشطة أخرى
ينشط في إطار واسع ليتمكن من اقتناص الفرص التجارية، إذ يؤمن أن المنتج لوحده لا يكفي لتحقيق النجاح	ينشط في إطار واسع ليتمكن من اقتناص الفرص التجارية، إذ يؤمن أن المنتج لوحده لا يكفي لتحقيق النجاح

المصدر: BENZAROUR Choukri, «Création d'entreprises artisanales», Le défi El hirafi, n° 03, 2004, pp. 4-6.

قال **Peter DRUCKER**: "لا توجد بلدان متخلفة وانما بلدان غير مسيّرة جيدا"، وهذا ما ينطبق على مؤسسات الصناعات التقليدية، فالحرفيون ألفرديون يعانون في سوء تسيير مشاريعهم ليرتقوا بها إلى مصاف المؤسسات المزدهرة، وهذا بداية بتحليل البيئة الخارجية من أجل معرفة الإمكانيات المتاحة بغرض الاستفادة منها، معرفة الصعوبات بغرض التعايش معها، ومعرفة المخاطرة بغرض تجنبها. وعلى ضوء ما سبق، يجب على الحرفي أن يحدد أهدافه في حدود إمكانياته، ويضع إستراتجية لتطوير مشروعه الحرفي بخطة عقلانية يعتمد فيها على العارفين للميدان[15].

2) سياسة دعم قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر:

اتجهت الجهود في السنوات الأخيرة إلى التركيز على توفير مختلف أشكال الدعم والشروط التي من شأنها أن تساعد على الحفاظ على النسيج الصناعي القاعدي المشكّل أساسا من المؤسسات المصغرة ذات الطابع الحرفي، ومن ثم توفير الظروف المواتية للنهوض بالقطاع. ولهذا، فقد تم العمل على تحفيز الاستثمارات في قطاع الصناعات التقليدية والحرف من خلال تحسين المناخ الاستثماري فيه، فبعد جعل القطاع تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (سابقا)، خصص له مجموعة من الآليات والبرامج والتدابير التي من شأنها المساعدة في تحقيق ذلك.

2-1) الدعم المالي والمادي:

وضعت الدولة آلية للدعم المالي والمادي لدعم جهود الصناعات التقليدية والحرفية. وهذه الآلية تعتمد على التعاون بين عدد من الهيئات العمومية المكلفة بالدعم إضافة للمصارف. ودور هيئة الضمان هو توفير الضمان المالي لصاحب المشروع من أجل تسهيل وصول المستثمر للائتمان المصرفي، وهو يختلف عن التأمينات الأخرى التي يمكن أن يقدمها المستثمر للمصرف مثل الرهون العقارية للممتلكات وتعهدات من الأسهم أو السندات الشخصية والتضامنية. ومن هيئات الدعم، نذكر:

- **الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT):**

تم إنشاؤه بموجب المادة 184 من قانون المالية لسنة 1992، وحددت طريقة عمله وموارده في المرسوم التنفيذي 93-06 المؤرخ في 02 جانفي 1993. ويقوم الصندوق بمنح الدعم المالي للأنشطة والعمليات المرتبطة بالأنشطة الخاصة بترقية نشاطات الصناعات التقليدية والصناعات التقليدية الفنية بشكل حصري. ويستفيد من هذا الدعم كل من الحرفيين الفرديين، التعاونيات ومقاولات الصناعات التقليدية والحرف وكذا الجمعيات النشطة في المجال المذكور، حيث يقوم هذا الصندوق بتغطية المصاريف التالية[16]:

- تمويل جزئي للتجهيزات والأدوات المستخدمة في النشاط للمستثمرين في الأنشطة الحرفية؛
- وتقديم دعم خاص للحرفيين القاطنين بالريف من خلال تمويل نشاطات دعم وتطوير وترقية نشاطات الصناعات التقليدية الممارسة في الوسط الحضري أو

المناطق الريفية التي يبادر بها المتعاملون والجمعيات ومؤسسات الدعم التابعة لقطاع الصناعات التقليدية.

يتم تحديد مبلغ الدعم على حسب النشاط المصرّح به وتقديرا من طرف لجنة دراسة الملفات بهذا الجهاز، وحسب إحصائيات دراسية للأنشطة الحرفية المنشأة بدعم من هيئة دعم، قام الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية بدعم 1.589 مشروع حرفي ممارس لإحدى أنشطة الصناعات التقليدية والفنية حسب إحصائيات سنة 2008[17].

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):**

وهي هيئة ذات طابع عمومي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي 96-234 المؤرخ في 02 جويلية 1996 والمتعّلق بدعم تشغيل الشباب في حين تضمن المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 مختلف القوانين التي تنظم إطار عمل الوكالة. وقد أسست الوكالة خصيصا بهدف مرافقة الشباب البطال وذوي المؤهلات المهنية أو شهادات معترف بها لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغّرة.

تعد الوكالة آلية تساعد الشباب من خلال منحهم بعض التحفيزات المالية والجبائية للاستثمار، وهي تقوم على مجموعة من الأفكار وهي[18]:

- إدماج نشاطات الشباب ضمن ميكانيزمات السوق؛
- تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المرافقة والاستشارة؛
- وتدخل المصارف حسب المنطق الاقتصادي والمالي فيما يتعلق بتقييم المخاطر واتخاذ قرار تمويل المشاريع.

وبالتالي، فالوكالة تقدم مختلف أنواع المرافقة للحرفي، وتسهر على كون المشاريع، وتضمن استمرار الشغل، وتحقيق المداخيل لأصحابها، وبالتالي فهي تقوم بفتح آفاق جديدة لتحقيق طموحاتهم وابتكاراتهم، ومختلف تطلعاتهم مع ضمان استرداد ديونها خلال الآجال المحددة من خلال القوانين والطرق التي تتبعها في سياستها.

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر (ANGEM):**

وهي آلية تم إقامتها سنة 1999، وهي أداة لمحاربة البطالة والفقر، تقوم بتسييرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وهي تستهدف أصحاب المبادرات الفردية الذين هم قادرون على خلق مناصب عمل ذاتي ودائم وكذا الفئات بدون دخل والتي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة أو النساء الماكثات بالبيت أو البطالين وحاملي المشاريع. وهي تنظم عملية الحصول على القروض للمشاريع التي تنحصر قيمتها بين 50.000 و400.000 دينار.

ولهذه الآلية ثلاثة أهداف[19]:

1. البحث عن الاستقرار والتوائم الاجتماعي، وهذا بتشجيع رجوع الأشخاص النازحين من الأرياف أسباب متعددة (أمنية، اقتصادية...)؛
2. إنشاء الأنشطة، وإنتاج الثروة وبالتالي الدخل؛
3. وتحسين المداخيل والشروط المعيشية للفئات الدنيا والبطالين.

كما يستفيد الممنوح من تخفيض معدل الفائدة، حيث يتحمل المستفيد ما قيمته نقطتين من معدل الفائدة التجاري، أما الفرق فتتحمله الخزينة العمومية. وبدأ العمل الفعلي لهذه الآلية منذ سنة 2005، والذي يصادف تاريخ نشر عدة وكالات لها عبر كامل التراب الوطني، وهذا ما سمح بإنشاء 6.500 منصب شغل في مختلف قطاعات النشاط.

وقد صرّح بنك بدر بأنه قام بتمويل 2.300 مشروع خلال الفترة الممتدة بين 2008-2009 بمبلغ 430 مليون دينار، 25% من هذا المبلغ وجهت لتمويل المشاريع المصغّرة في قطاع الصناعات التقليدية والحرف، في حين أن الوكالة منحت 42.791 قرض عن طريق التمويل (وكالة–مقاول) 18% منها هي مشروعات حرفية[20].

⊕ والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، ويساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية، والصندوق الترقية التشغيل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه. ومن مهامه تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي بعد تطبيق مخطط التعديل الهيكلي وكذا محاربة البطالة من خلال منح تعويض عن البطالة لفائدة المنخرطين فيه. وقد تولّى الصندوق تمويل تأسيس 1.066 مشروع حرفي وفقا لإحصائيات سنة 2008، في حين أن باقي هيئات الدعم المالي الأخرى المدرجة في الملحق فقد قامت بتقديم قروض لدعم إنشاء 399 مشروع وفقا لإحصائيات نفس السنة[21]. والامتيازات التي يمنحها هذا الجهاز هي:

- سلفة دون فوائد؛
- ومرافقة شخصية من طرف منشط مستشار من خلال: استشارة ومساعدة الشباب في تركيب مشروعهم، دعم عند مرور الشباب المنشئ أمام لجنة الانتقاء والاعتماد، واستشارة ومساعدة خلال مرحلتي إنجاز وانطلاق المشروع.

2-2) الدعم الإعلامي والاتصالي:

يتضمن هذا النوع من الدعم مجال التسويق كالدعم في مجال الإشهار والترويج لمنتجات أو خدمات المقاولة[22]. إذا حاولنا قياس ذهنية التسويق في مؤسسات الصناعات التقليدية يمكن أن نقول أنها منعدمة، فهناك محاولات للبيع في مختلف المعارض الدائمة والتظاهرات في مختلف الأعياد المحلية، أو في محلات صغيرة تابعة لورشات الصناعات التقليدية، هذا دون البحث عن متطلبات المشترين لمختلف هذه المنتجات وتحويلها على هذا الأساس من حيث الحجم، الألوان، المواد الأولية، والاستعمالات المطلوبة. وبالتالي، يجب أن تتعامل الدولة مع تسويق منتحاتها بوضع إستراتجية تسويقية للقطاع، وتوفير منافذ لتسويق المنتجات على المستوى المحلي والوطني وحتى للخارج.

- **إستراتجية تسويق منتوجات الصناعات التقليدية:**

تبدأ هذه الإستراتجية من تحليل الفرص المتواجدة في السوق من خلال دراسته، بغرض تحديد المزايا التنافسية التي يتمتع بها، واكتشاف الحاجات غير المشبعة، وبالتالي تحدد المؤسسة الأسواق التي ستستهدفها، ثم تجمع كل المتغيرات التي تمتلكها من أجل التأثير على السوق المستهدف، ابتداء من نوع المنتج التقليدي ثم سعره، كيفية توزيعه والترويج له.
لكن تبقى هذه الإستراتجية التسويقية تحتاج إلى تأطير عمومي، كون الإنتاج التقليدي يطغى عليه طابع التشتت، فهو غير مركز في منطقة واحدة، بالتالي نجد أنه في البلدان الرائدة في مجال الصناعات التقليدية، تمتلك مؤسسات عمومية مؤطرة للقطاع، تلعب دورا هاما في ربط الحرفيين والمنتجين بمنافذ التسويق الداخلية والخارجية على حد سواء، بمشاركة منظمات حكومية ومهنية. ولذلك، يجب على الحرفي إيجاد منفذ التسويق المحلي المناسب لنشاطه، وعليه تتمثل المنافذ التسويقية التالية[23]:

- **منافذ التسويق في السوق اليومية:**

تضم مختلف المحلات التجارية التي تبيع لوازم الحياة اليومية، والتي يمكن أن تضيف إليها منتجات الصناعات التقليدية كالملابس، الحقائب، الأكلات الشعبية، الحلويات، منتجات الخيزران...الخ، ما يسمح لمؤسسات الصناعات التقليدية بتوسيع مجالات بيعها من محلات متخصصة فقط في الصناعات التقليدية إلى المحلات التجارية العادية.

- **منافذ التسويق لإشباع رغبات المحيط الداخلي والخارجي:**

يتعلق هذا التسويق بالمنتجات المتعلقة بالعمران، قطاع البناء والأشغال العمومية، الحدائق العامة، والأثاث المتعلقة بمختلف المرافق العمومية (قطع الزينة، المفروشات...). وفي هذا المجال، تستطيع الدولة فتح آفاق واسعة لمؤسسات الصناعات التقليدية، بالتعاقد

معها في المناقصات لإعطاء المشاريع العامة طرازا أصيلا يتميز بالتفرد والامتياز، ويستعمل المواد المحلية كالطوب والجير التي توفر الدفء وتعمر طويلا.

ومنافذ تسويقية خاصة:

تتعلق بمنتجات حرفية أصيلة، تتميز بطابعها الفريد والمتميز، وهي منتجات تعرض في المحلات المخصصة لبيع المنتجات الحرفية والفنية والمعارض المتخصصة. وفي هذا المجال يمكن أن تساهم الدولة في فتح معارض متخصصة دائمة، يستطيع من خلالها الباحثون على كل مميز، أن يجدوه ويقتنوه.

وتصدير وتوريج منتجات الصناعات التقليدية:

يعتبر قطاع الصناعات التقليدية قطاعا بديلا للصادرات خارج المحروقات لأن منتجاته تتوفر على المزايا النسبية المقارنة، إذ يساهم بشكل هام في تحقيق الدخل بالعملة الصعبة خاصة وأن القيمة المضافة لها مرتفعة.

ولكي تستطيع مؤسسات الصناعات التقليدية أن تلعب دورها في المجال وتنمي قدراتها التصديرية، تسعى الدولة جاهدة في توفير المناخ الملائم للتصدير بمحاولة تخطي عوائق هذه العملية من خلال **الدعم المقدّم من طرف الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعات التقليدية**، حيث تستفيد نشاطات الصناعات التقليدية والفنية في إطار هذا الصندوق من[24]:

- تقديم مساعدات على التصدير في شكل أعمال تسويقية ودعم إعلامي (إشهار، واجهات، ملصقات، منشورات...)؛
- وتغطية جزء من التكاليف المرتبطة بمشاركة الحرفيين في الصالونات والمعارض في داخل وخارج الوطن.

ويمكن للحرفيين الذين يواجهون مشاكل في التعريف بمنتجاتهم وأعمالهم الفنية المشاركة إما في التظاهرات الوطنية أو الدولية التي تقام كل سنة، أو طلب الاستفادة من أروقة العرض/البيع المتواجدة على مستوى مؤسسات دعم القطاع بمختلف جهات الوطن. تّم هذه التظاهرات الوطنية لقطاع الصناعات التقليدية والحرف والاحتفال باليوم الوطني منذ 2007، وحدد في يوم 09 نوفمبر[25]:

- تنظيم الصالونات المحلية والوطنية المتخصصة؛
- الصالون الوطني للحرف؛
- الاحتفالات بالأعياد المحلية؛
- أسابيع الصناعات التقليدية الجزائرية بالخارج؛
- والصالون الدولي للصناعة التقليدية.

كما تتمثل أجهزة الدعم المقدمة من قبل السلطات العمومية لتسويق المنتجات التقليدية، في مختلف الأروقة المخصصة لعرض وبيع تلك المنتجات، المتواجدة في مختلف جهات الوطن على مستوى الغرف الجهوية، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية. خصصت هذه المساحات للحرفيين الذين لا يمتلكون نقاطا للبيع و/أو ينشطون في مناطق لا تسمح لهم بتصريف منتجاتهم، وسيجدون في هذه الأروقة متنفسا لمنتجاتهم.

3-2) الدعم بتكوين وتأهيل المقاول الحرفي:

أصبحت مصطلحات التكوين والتأهيل وتنمية المهارات مرادفا للإستثمار في رأس المال البشري باعتباره أساس أي عملية تنموية، وتظهر أهمية مرافقة العنصر البشري للاستجابة للمستجدات الحاصلة. وعليه، قامت الدولة بتبني برامج تكوينية تسعى من جهة نحو تأهيل إطارات القطاع ومن جهة أخرى نحو ترقية الحرفي وتطوير مؤهلاته.

- **التكوين المهني للحرفيين في الجزائر:**

تمهّد الصناعات التقليدية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر امتدادا لوحدات تقليدية بفضل روح المبادرة التي يتحلى بها الحرفي المبدع والمقاول في نفس الوقت الذي يجب أن يرفع مستوى تأهيله وتكوينه المهني. لذا قامت الهيئات المكلفة بالقطاع بالتنسيق مع وزارة التكوين المهني من خلال دمج فروع جديدة للأنشطة الحرفية، كما استحدثت آلية جديدة من خلال التكوين، مما يضمن تكوينا نوعيا يركز على الممارسة الفعلية للنشاط عند حرفي معلم، وتضمن وزارة التكوين والتعليم المهنيين ضمانهم اجتماعيا.

- **برنامج "أنشئ وحسن تسيير مؤسستك":**

إن الدور الذي يضطلع به الحرفيون في التنمية الاقتصادية جعل تأطيرهم وتأهيلهم في ميدان التسيير من أولويات تطوير قطاع الصناعات التقليدية، لهذا فقد تم اعتماد برنامج GERME للمرافقة الذي يعني التسيير الحسن لمؤسستك الاقتصادية للحرفيين وفق منهجية برنامج تكويني خاص بتسيير المؤسسات، معتمد من طرف المكتب الدولي للعمل، وزّع على أكثر من ثمانين دولة في العالم، ويعطي هذا البرنامج منهجية في التكوين بوسائل عمل أثبتت نجاعتها على المستوى الدولي، يهدف هذا الأخير إلى المساهمة في تطوير الاقتصاد وتوفير مناصب شغل من خلال دعم ومساندة هياكل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة

التقليدية (سابقا)، وكذا تحسين سيرورة هذه المؤسسات من خلال تكوين حاملي المشاريع ومسيّريها[26].
وقد تبنت الجزائر هذا البرنامج في سبتمبر 2004 من خلال عقد مبني بين المكتب الدولي للعمل ووزارة المؤسسات الصغيرة المتوسطة والصناعة التقليدية –سابقا– كحل لدعم روح المقاولة لدى الحرفي والتحكّم الجيد في آليات التسيير أمام بيئة سريعة التغيير، من خلال تمكينه من أسلوب دراسة السوق وإنتهاز الفرص وكذا تسيير الزبون والتحكّم في السعر والإنتاجية وغيرها. ويؤسس هذا الاتفاق على تكوين مكونين ومرافقين اقتصاديين على مستوى مختلف هياكل دعم قطاع الصناعات التقليدية وباقي هيئات دعم إنشاء المؤسسات وتشغيل الشباب[27].

- **نظام الإنتاج المحلي تصدير:**

يعتبر نظام الإنتاج المحلّي SPL أحد أشكال التعاون الوظيفي (التآزر)، هذا الأخير هو عبارة عن نمط تنسيق بين مجموعة من الخدمات والوظائف لعدد من المؤسسات بغية تحقيق اقتصاديات حجم ومن دون أن يكون هناك اندماج بين هذه المؤسسات المتعاونة.
من هذا المنطلق، يمكن تعريف نظام الإنتاج المحلي بأنّه عبارة عن "تشكيل من المؤسسات الصغيرة المتجمعة في فضاء جواري حول حرفة أو منتج، تحتفظ هذه المؤسسات بعلاقات فيما بينها ومع الوسط الاجتماعي والثقافي في موقعها، هاته العلاقات لا تأخذ الطابع الرسمي فقط بل هي غير رسمية أيضا وتنتج خارجيات إيجابية لمجمل المؤسسات، ويضيف أيضا أن "تخصص المؤسسات المشكّلة للنظام لا يعني عدم إمكانية تواجد هيئات أخرى مرتبطة بهاته المؤسسات في نفس الوقت، فيمكن أن تنشأ أيضا علاقات وثيقة مع مؤسسات كبرى وتجمعات كبرى ومؤسسات الصغيرة والمتوسطة"[28].
كما تستفيد المؤسسات المتجمّعة وفق هذا النظام من مجموعة من الفوائد يحقّقها التنظيم وفق هذا الشكل، ويتعلّق الأمر خصوصا باستفادة هذه الأخيرة من وفورات خارجية إيجابية تنتج عن الجوار (منتجات ذات تكلفة منخفضة، ديناميكية تعلّم، تكوين عمالة، تخفيض تكاليف المعاملات، تبادل معلومات، تحسين التنسيق بين الفاعلين، تكوين لغة مشتركة...)[29]، تسمح مخرجاتها بتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات وتحفّز على الابتكار، كما تمكّنها من التكيّف مع المستجدات ورسم أفق دولي لها[30]، فضلا عن أنّها تسمح بتحقيق تنمية محلية وكذا بناء ميزة تنافسية للإقليم المتواجد فيه[31]. هذه المزايا التي يحقّقها نظام الإنتاج المحلي تُظهر أنّ هذا الأخير يمكن أن يعتبر آلية فعّالة تمكّن من القضاء على النقائص المذكورة في حالة المؤسسة الحرفية ببلادنا.

- **<u>وبرنامج التعاون الجزائري الألماني لدعم تآزر الحرفيين</u>:**

جاء هذا البرنامج في إطار التعاون الجزائري الألماني GTZ بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية –سابقا– والوكالة الألمانية للتعاون التقني. فكرة البرنامج مستوحاة من تجربة ناجحة قامت بها الوكالة الألمانية بالبرازيل سنة 1990، ويعرف على أنه مركز اتصال بين مقاولين حرفيين يعملون في نفس الحرفة أو ضمن حرف مختلفة داخل غرفة أو جمعية، بحيث يجتمعون لتبادل الخبرات والتفكير معا في المشاكل المشتركة بينهم وهذا برئاسة وتنظيم ومرافقة من طرف مستشار نوكلس الذي يكّلف من طرف الغرفة.

و NUCLEUS هو عبارة عن نواة اتصال تسمح بتبادل الخبرات والأفكار بين الأعضاء ويسمح بتحديد هيكلة وتنظيم الطلب على الخدمات من الأسفل إلى القمة، وتحسين أداء غرف الصناعات التقليدية وكذا الربط الشبكي بين هاته الأخيرة وباقي المرافق والمؤسسات العمومية والخاصة؛ كما له أهداف جمة يجنيها الحرفيون المنخرطون فيه والمتمّثلة في إعانة الأعضاء على إنشاء، تطوير، تعليم وتكوين، تحديث ورقي مؤسساتهم، ويتمّثل الحجم الأمثل للنواة الواحدة بين 12–30 مقاول[32]. وقد تّم تبني هذه المقاربة في أواخر سنة 2007 وطبّق على مستوى 10 غرف بولايات الجزائر العاصمة، بجاية، البليدة، جيجل، مستغانم، وهران، سطيف، تيبازة، تيزي وزو وتلمسان.

خاتمة:

تبرز أهمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف من مساهمته في اقتصاديات البلدان المتقدمة وكذا النامية والتي تتفق جميعها على أنه إلى جانب مساهمته في الجانب الثقافي والاجتماعي لها، يعتبر أيضا قطاعًا اقتصاديا يصنف في مصف القطاعات الحيوية المنتجة. وفي الجزائر تجسّد دور القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حد سواء من خلال قدرته الكبيرة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل بإمكانيات محدودة، كما يمكنه أن يساهم في الإنتاج المحّلي والدخل العام ويعمل على تلبية احتياجات المواطن الأساسية، بالإضافة إلى ذلك تمّثل أنشطته نشاطا أساسيا لفئة عريضة من الأفراد ويعمل على تثمين دور المرأة خصوصا بالمناطق الريفية وهو ما يساهم في تحقيق استقرار السكان، وهذا فضلا عن كونه مساهما رئيسيا في ازدهار السياحة بالبلاد وتوفير العملة الصعبة.

أمام هذه الأهمية اتجهت الجهود في السنوات الأخيرة للتركيز على توفير مختلف أشكال الدعم التي من شأنها أن تساعد على تحفيز الاستثمارات في الصناعات التقليدية والحرف من خلال تحسين المناخ الاستثماري، إذ دعم بالعديد من الهيئات العامة لتقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المالية إضافة إلى التحفيزات الجبائية. كما تم تبني مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية وأخرى للترقية ودعم التنافسية، والتي تسعى من جهة نحو تأهيل إطارات القطاع والرفع من مؤهلاتهم، ومن جهة أخرى تعمل على دعم روح المقاولة للحرفيين وتنمية مهاراتهم وكذا ترقية التعاون والعمل الجماعي بينهم، إلى جانب التحفيز على الإبداع والابتكار وتسمح بالتكيّف مع المستجدات. وفيما يتعّلق بالتسويق، فقد تركّز الدعم على تسخير كل من الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعات التقليدية والصندوق الوطني لترقية الصادرات، إلى جانب انتهاج سياسة ترويجية تعتمد على المشاركة في مختلف التظاهرات والمعارض المحلية والوطنية والدولية.

وبناء على ما سبق، نقدم توصيات يمكن أن تساهم في تطوير وتنمية القطاع:

- ربط أصحاب المشاريع الإبداعية بالبحث العلمي عن طريق تقديم تحفيزات مالية للجامعات، تنشأ من خلالها المشاتل التي تحتضن مشاريع جديدة وتسمح بنموها؛
- تقديم تسهيلات إدارية للمستثمرين تشجيعهم على الاستثمار في الجزائر من خلال توصيف دقيق للمهام والصلاحيات والوقت المطلوب؛
- إشراك الحرفيين في المناقصات العمومية، خاصة تلك المتعلقة بالتجهيز المكتبي، التزيين، البناء والعمران، بغرض إبراز طابع عمراني ومعماري حضاري وأصيل للهيئات العمومية والرسمية؛
- تهيئة وإنشاء مناطق نشاط للصناعة التقليدية تساهم في تغطية الحاجات المحلية؛
- وتنشيط صادرات المنتجات التقليدية بتطوير شبكة الوسطاء المتخصصين في مجالات التسويق خاصة عبر الانترنيت.

الهوامش والمراجع:

1 من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،
http://ar.wikipedia.org/wiki
2 صديقي شفيقة، «دفع صادرات الزرابي التقليدية الجزائرية بتطبيق مقاربة التسويق الدولي»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 75.
3 Unesco, «Artisanat et design», 02/9/2013,
http://portal.unesco.org/culture/fr/ev.phpURL_ID=35418&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html
4 ANQUETIL Jacques, «La préservation et le développement de l'artisanat utilitaire et créateur dans le monde contemporain», consultation d'experts sur la préservation et le développement de l'artisanat dans le monde contemporain, rio de Janeiro», 27-31 aout 1984, pp. 03-07.
5 الأمر 96-01 المؤرخ في 19 شعبان 1416هـ الموافق لـ 10 جانفي 1996 المحدد للقواعد التي احكم الصناعة التقليدية والحرف، الجريدة الرسمية، العدد 03، 1996/01/14.
6 القانون 82-12 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتضمن القانون الأساسي للحرفي أول قانون عالج المهنة الحرفية بوجه عام ووضعية الحرفي بشكل خاص، وتم تعديله سنة 1988 وتدخل المشرع وألغى هذا القانون بموجب الأمر 01/96 (سبق ذكره).
7 مقال، «بحث حول النظام القانوني الحرفي في القانون الجزائري»، 2010/09/13.
http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=24010
8 ANQUETIL Jacques, op. cit., pp. 5-6.
9 بن العمودي جليلة،« إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010 – دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقّرت- »، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة)، جامعة ورقلة، 2012، ص 42.
10 مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعات التقليدية والحرف، الجزائر، 2005، ص ص 38-39.
11 شيبان أسيا، «دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية -حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (فرع التحليل الاقتصادي)، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 159-160.
12 مدوّنة النصوص القانونية والتنظيمية ...، مرجع سابق، ص ص 43-44.
13 محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، «دور التعاونيات في دعم الشبكات وتنمية الصناعات العربية وتعزيز قدرتها علي الأبداع والأبتكار»، ورقة بحثية مقدمة الي الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، من تنظيم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية وبالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والبنك الإسلامي للتنمية، الجزائر، يومي 14 و15 مارس 2010.
14 BENZAROUR Choukri, «Création d'entreprises artisanales», Le défi El hirafi, n° 03, 2004, p. 4.
15 BOUGHALHICHE S., «Parlons management», In Revue P.M.E. magazine d'Algérie, n° 52, du 15 Décembre 2007 au 15 Janvier 2008, p. 41

16 Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, «Guide de promoteur dans l'artisanat et les métiers», Direction de l'Artisanat, Alger, 1997, p. 22.
17 Ecotechnics, «Etude sur la production et l'emploi dans le secteur de l'artisanat et des métiers», Ministère de la P.M.E., Alger, 2010, p.16.
18 Conseil National Economique et Social (C.N.E.S.), «Evaluation de l'emploi féminin», ed. C.N.E.S., Alger, 2004, p.100.
19 C.N.E.S., op. cit., pp. 103-104.
20 مقال، «أهداف وكالة تسيير القروض المصغّرة»، يومية المساء، الجزائر، العدد 3357، 2008/03/16، ص 3.
21 Ecotechnic, op. cit., p. 15.
22 رحيم حسين، «نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب العربي الكبير، ط. دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين ميلة، العدد 03، 2005، ص 41.
23 شيبان أسيا، رسالة ماجستير،مرجع سابق، ص ص 175-176.
24 قدي عبد المجيد & دادن عبد الوهاب، «محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية»، مداخلة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجائر والدول النامية، جامعة بسكرة، ص ص 8-9.
25 بن بادة مصطفى، «إفتتاحية»، مجلة الحرفي، الجزائر، العدد 04، 2008، ص 3.
26 شيبان أسيا، مرجع سابق، ص 172.
27 SOUAMI Dalil, «Présentation et analyse du secteur d'artisanat en Algérie à travers les données du FNA», Séminaire de formation sur la qualité dans le domaine de la poterie céramique, Bejaia, 03 et 04 octobre 2010.
28 CAURLET. C. & FERGUENE A., «Globalisation et territoire: Le cas des S.P.L. dans les pays en développement», In Revue FACEF, n° 03, 2003, p. 103.
29 COURLET Claude, «Les systèmes productifs localisés: Bilan de le littérature», IREPD, Paris, 2002, p. 32.
30 COURLET Claude, PECQUEUR Bernard & SOULAGE Bernard, «Industrie et dynamiques de territoires», In Revue d'économie industrielle, Paris, Volume n°64, 2éme trimestre, 1993, p. 13.
31 CAURLET. C & FERGUENE Améziane, op. cit., p. 101.
32 بن العمودي جليلة، مرجع سابق، ص 51.